

التاريخ: ٦ ديسمبر ٢٠٢٤ م - ٥ جمادى الآخرة ١٤٤٦ هـ.  
الموضوع: أخلاقيات وسائل التواصل الاجتماعي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
" وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ  
كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا " ١

وَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " كَفَى بِالْمَرْءِ كَذِبًا أَنْ  
يُحَدِّثَ بِكُلِّ مَا سَمِعَ. " ٢

أَمَّا بَعْدُ، أَيُّهَا الْإِخْوَةُ الْكِرَامُ!

تَتَزَايِدُ مَكَانُهُ التَّكْنُولُوجِيَا فِي حَيَاتِنَا يَوْمًا بَعْدَ يَوْمٍ.  
وَأَهْمُهَا اسْتِخْدَامُ الْإِنْتَرْنِتِ وَوَسَائِلِ التَّوَاصُلِ  
الْاجْتِمَاعِيِّ. وَلَقَدْ سَهَلَتْ وَوَسَّوَتْ وَسَائِلُ التَّوَاصُلِ  
الْاجْتِمَاعِيِّ وَوَصُولَنَا إِلَى الْمَعْلُومَاتِ وَغَيَّرَتْ طَرِيقَةَ  
تَوَاصُلِنَا مَعَ النَّاسِ.

أَيُّهَا الْمُؤْمِنُونَ!

يَجِبُ عَلَيْنَا أَنْ نَسْتَحْدِمَ الْإِنْتَرْنِتَ وَوَسَائِلَ التَّوَاصُلِ  
الْاجْتِمَاعِيِّ، الَّتِي أَصْبَحَتْ عُنْصُرًا لَا غَيْرَ عَنْهُ فِي  
حَيَاتِنَا، بِطَرِيقَةٍ وَاعِيَةٍ وَمَبْدِئِيَّةٍ. وَيَنْبَغِي لَنَا  
الْمُسْلِمِينَ أَنْ نَتَصَرَّفَ دَائِمًا بِمَسْئُولِيَّةٍ وَأَنْ نَلْتَزِمَ  
بِالْحُدُودِ الَّتِي حَدَّدَهَا رَبَّنَا تَعَالَى. وَلَا نَنْسَى أَنَّ  
التَّحَدُّثَ عَنِ قَضَايَا تَتَعَلَّقُ بِالحَيَاةِ الْخَاصَّةِ لِلنَّاسِ  
وَأَنْتِهَائِكَ حُقُوقِهِمْ وَكِرَامَتِهِمْ بِأَيْدَائِهِمْ عَلَى شَبَكَةِ  
الْإِنْتَرْنِتِ وَفِي الْبَيْتَاتِ الْإِفْتِرَاضِيَّةِ كَمَا فِي الحَيَاةِ  
العَادِيَّةِ أَمْرٌ غَيْرٌ مَقْبُولٌ فِي دِينِنَا عَلَى الْإِطْلَاقِ. وَلِهَذَا  
السَّبَبُ يَجِبُ أَنْ نَكُونَ حَذِيرِينَ فِي كَلَامِنَا وَمُشَارَكَتِنَا  
وَتَغْلِيقَاتِنَا عَلَى مَنَصَّاتِ التَّوَاصُلِ الْاجْتِمَاعِيِّ وَأَنْ  
نَسْتَحْدِمَ لُغَةً مَبْنِيَّةً عَلَى أُسُسِ الْمَعْلُومَةِ الصَّحِيحَةِ  
وَالْإِحْتِرَامِ. وَيَجِبُ أَنْ نَبْتَعِدَ عَنِ مَضْيَعَةِ اللُّوْفَتِ عَلَى  
وَسَائِلِ التَّوَاصُلِ الْاجْتِمَاعِيِّ وَاسْتِخْدَامِ الْمُحْتَوَى

غَيْرِ الْمُفِيدِ وَالصَّارِ. قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ  
وَسَلَّمَ: " مِنْ حُسْنِ إِسْلَامِ الْمَرْءِ تَرْكُهُ مَا لَا يَغْنِيهِ. " ٣  
أَيُّهَا الْمُؤْمِنُونَ!

وَمِنَ الْمُفِيدِ الْإِنْتِبَاهُ إِلَى بَعْضِ الْمَبَادِي الْأَخْلَاقِيَّةِ  
عِنْدَ اسْتِخْدَامِ وَسَائِلِ التَّوَاصُلِ الْاجْتِمَاعِيِّ. وَمِنَ  
الْمُمْكِنِ التَّغْيِيرِ عَنِ ذَلِكَ عَلَى التَّحْوِ التَّالِي؛

١- الصِّدْقُ: يَجِبُ أَنْ نَتَأَكَّدَ مِنْ أَنَّ الْمَعْلُومَاتِ الَّتِي  
نُشَارِكُهَا تَأْتِي مِنْ مَصَادِرٍ صَحِيحَةٍ وَمَوْثُوقَةٍ.

٢- الْإِحْتِرَامُ: يَجِبُ أَنْ نَسْتَحْدِمَ لُغَةً مُحْتَرَمَةً وَمُهَدَّبَةً  
فِي تَفَاعُلَاتِنَا مَعَ الْمُسْتَحْدِمِينَ الْآخَرِينَ.

٣- الْمَسْئُولِيَّةُ: يَجِبُ أَنْ نَتَصَرَّفَ مِنْ خِلَالِ النَّظَرِ  
فِي الْعَوَاقِبِ الْمُرْتَبِّتَةِ عَلَى كُلِّ مُشَارَكَاتِنَا فِي التَّوَاصُلِ  
الْاجْتِمَاعِيِّ.

٤- الْقِيَمُ الدِّينِيَّةُ وَالْأَخْلَاقِيَّةُ: يَجِبُ أَنْ نُشَكِّلَ  
اسْتِخْدَامَنَا لِيُوسَائِلِ التَّوَاصُلِ الْاجْتِمَاعِيِّ فِي إِطَارِ  
الْمَبَادِي الَّتِي تَتَطَلَّبُهَا عَقِيدَتُنَا. يَجِبُ أَنْ نَكُونَ  
حَرِيصِينَ جَدًّا عَلَى أَنْ كُلِّ مَا نُشَاهِدُهُ وَنَقْرُؤُهُ  
وَنَسْتَمِعُ إِلَيْهِ وَنُشَارِكُهُ هُوَ حَلَالٌ وَمُبَاحٌ. يَنْبَغِي أَنْ  
نَكُونَ مُتَيْقِّظِينَ لِلْمُيُولِ غَيْرِ الْأَخْلَاقِيَّةِ وَالْعَقِيدَةِ  
الْمُتَطَرِّفَةِ وَالْمُنْحَرِفَةِ الَّتِي مِنْ شَأْنِهَا أَنْ تَعْرِضَ  
إِيمَانَنَا لِلْحَطَرِ عِنْدَ اسْتِخْدَامِ وَسَائِلِ التَّوَاصُلِ  
الْاجْتِمَاعِيِّ.

أَيُّهَا الْمُؤْمِنُونَ!

دَعُونَا لَا نَنْسَى أَنَّ كُلَّ خُطْوَةٍ نَتَّخِذُهَا فِي عَالَمِ وَسَائِلِ  
التَّوَاصُلِ الْاجْتِمَاعِيِّ تُؤَثِّرُ عَلَى أَنْفُسِنَا وَعَلَى  
مُجْتَمَعِنَا. لِذَلِكَ، دَعُونَا نَحَاوِلَ اسْتِغْلَالَ الْفُرْصِ  
الَّتِي يُوفِّرُهَا هَذَا الْعَالَمُ الرَّقْمِيُّ بِمَا يَعُودُ بِالنَّفْعِ عَلَى  
الْبَشَرِيَّةِ، وَدَعُونَا نَحْمِي أَنْفُسَنَا مِنَ الْجَوَانِبِ السَّيِّئَةِ  
لِيُوسَائِلِ التَّوَاصُلِ الْاجْتِمَاعِيِّ.

الْوَقْفُ الْإِسْلَامِيُّ الْهُولَنْدِيُّ